

# اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٩ نيسان/أبريل - ١٠ أيار/مايو ٢٠١٩

## نزع السلاح النووي

### ورقة عمل مقدمة من مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

- ١ - تؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن المعاهدة تشكل أساساً هاماً للسعي من أجل تحقيق نزع السلاح النووي.
- ٢ - وتكرر مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة التأكيد على أن كل مادة من المعاهدة ملزمة لجميع الدول الأطراف في جميع الأوقات وفي جميع الظروف.
- ٣ - وتعيد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة التأكيد على المواقف المبدئية لحركة بلدان عدم الانحياز بشأن نزع السلاح النووي، الذي لا يزال يمثل أولوية عليا لديها، وبشأن المسألة المرتبط بها المتمثلة في عدم الانتشار النووي بجميع جوانبه. وتشدد المجموعة على قلقها العميق إزاء الخطر الذي يتهدد البشرية بسبب استمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها أو التهديد باستخدامها. وتؤكد المجموعة من جديد أيضاً أن الإزالة التامة للأسلحة النووية والضمان الملزم قانوناً بأنها لن تُنتج مطلقاً مرة أخرى هما الضمانة القاطعة الوحيدة بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وتشدد المجموعة كذلك على أهمية أن تقترن الجهود الرامية إلى الحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية بجهود تُبذل بالتوازي معها من أجل نزع السلاح النووي.
- ٤ - وتشير مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى أنه سعياً إلى التنفيذ الكامل والفعال والعاجل للالتزام بنزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من المعاهدة والفقرتين ٣ و ٤ (ج) من قرار عام ١٩٩٥ المعنون "مبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي"، وبناءً على الخطوات العملية الثلاث عشرة التي تم الاتفاق عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، ولا سيما التعهد القطعي للدول الحائزة للأسلحة النووية بتحقيق الهدف المتمثل بالإزالة التامة لأسلحتها النووية، فإن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ اتفق



على خطة عمل بشأن نزع السلاح النووي، ترد في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، تتضمن تدابير ملموسة للتسريع بالتقدم نحو الإزالة التامة للأسلحة النووية.

٥ - وفي هذا السياق، تشير المجموعة كذلك إلى أن الدول الحائزة للأسلحة النووية التزمت، في الإجراء ٥ من الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، بتسريع التقدم الملموس في الخطوات المؤدية إلى نزع السلاح النووي، من خلال جملة أمور منها: (أ) السعي على وجه السرعة إلى تحقيق تخفيض شامل للمخزون العالمي من الأسلحة النووية بجميع أنواعها؛ و (ب) معالجة مسألة جميع الأسلحة النووية، بغض النظر عن نوعها أو مكان وجودها، كجزء لا يتجزأ من عملية نزع السلاح النووي العام؛ و (ج) المضي في تقليص دور الأسلحة النووية وأهميتها في جميع المفاهيم والعقائد والسياسات العسكرية والأمنية؛ و (د) مناقشة السياسات التي يمكن أن تمنع استخدام الأسلحة النووية وتؤدي في نهاية المطاف إلى إزالتها، وأن تقلل من خطر نشوب حرب نووية وتسهم في عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي؛ و (هـ) النظر فيما لدى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من مصلحة مشروعة في مواصلة تخفيض الصفة التشغيلية لنظم الأسلحة النووية بطرق تعزز الاستقرار والأمن الدوليين؛ و (و) الحد من مخاطر الاستخدام العرضي للأسلحة النووية؛ و (ز) مواصلة تعزيز الشفافية وزيادة الثقة المتبادلة.

٦ - وتعرب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة عن قلقها العميق إزاء استمرار الافتقار إلى التقدم في تنفيذ الدول الحائزة للأسلحة النووية للالتزامات نزع السلاح النووي، الأمر الذي أدى إلى استقطاب النقاش وتسبب في زيادة الانقسامات بين الدول الأطراف، ويمكن أن يقوض موضوع المعاهدة وغرضها ومصادقية نظام عدم الانتشار.

٧ - وتشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على الاستنتاج الذي توصلت إليه محكمة العدل الدولية بالإجماع بأن هناك التزاما بالسعي بحسن نية إلى إجراء وإنهاء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه تحت رقابة دولية صارمة وفعالة.

٨ - وفي سياق استعراض الإجراء ٥ (ج) من الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، لا تزال مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة تشعر بقلق عميق إزاء العقائد العسكرية والأمنية للدول الحائزة للأسلحة النووية التي تحدد الأسس المنطقية لاستخدام الأسلحة النووية، الأمر الذي يظهر من استعراض للموقف النووي أجرته مؤخراً إحدى الدول الحائزة للأسلحة النووية بهدف النظر في توسيع نطاق الظروف التي يمكن فيها استخدام هذه الأسلحة. ولا تزال مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة تشعر بقلق عميق أيضا جراء "المفهوم الاستراتيجي للدفاع والأمن لدى أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي"، وهو مفهوم يبرر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، ويحافظ بصورة لا مبرر لها على مفهوم الأمن المستند إلى التحالفات العسكرية النووية وسياسات الردع النووي.

٩ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أن تعددية الأطراف والحلول المتفق عليها بشكل متعدد الأطراف، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، توفر الطريقة المستدامة الوحيدة لمعالجة قضايا نزع السلاح والأمن الدولي.

١٠ - وتكرر مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة دعوتها القوية مجددا إلى التنفيذ الكامل والمنهجي للتعهد القطعي الذي قدمته الدول الحائزة للأسلحة النووية في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠،

بطرق منها تنفيذ الخطوات العملية الثلاث عشرة، لإنجاز الإزالة التامة لترساناتها النووية مما يؤدي إلى نزع السلاح النووي، وهو تعهد أعاد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ تأكيده أيضا.

١١ - وتشير مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى أن الدول الحائزة للأسلحة النووية، في سياق تعهداتها القطعي بإنجاز الإزالة التامة لترساناتها النووية، فإنها، وفقا للإجراء ٣ من الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، إنما التزمت ببذل مزيد من الجهود للحد من جميع أنواع الأسلحة النووية وإزالتها بالكامل في نهاية المطاف، بطرق منها اتخاذ تدابير أحادية وثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف. وتعرب المجموعة عن خيبة أملها إزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذ هذا الالتزام. وفي هذا الصدد، تدعو المجموعة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الامتثال التام لما تقتضيه هذه التعهدات من أجل الوفاء بالتزاماتها القانونية بموجب المادة السادسة من المعاهدة.

١٢ - وفي هذا الصدد، تؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة، على وجه الخصوص، الأهمية القصوى والحاجة الملحة إلى التنفيذ الكامل والفوري للالتزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية بموجب الإجراء ٥ من خطة العمل بشأن نزع السلاح النووي التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

١٣ - وإذ تشير مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى التقارير المقدمة إلى اللجنة التحضيرية في عام ٢٠١٤ بشأن الإجراء ٥ من الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، فإنها تدعو الأطراف في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ إلى دراسة وتقييم الخطوات القادمة الموجهة نحو التنفيذ الكامل للمادة السادسة من المعاهدة تحقيقاً للهدف المتمثل في الإزالة التامة للأسلحة النووية.

١٤ - وترحب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة بعقد أول اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة معني بنزع السلاح النووي في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وتشدد على أن الدعم القوي المعرب عنه في ذلك الاجتماع لاتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة لتحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية يدل على أن نزع السلاح النووي لا يزال يمثل أولوية قصوى لدى المجتمع الدولي.

١٥ - وفي هذا السياق، ترحب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة باعتماد الجمعية العامة للقرارات ٣٢/٦٨، و ٣٤/٧٠، و ٧١/٧١، و ٢٥١/٧٢، و ٤٠/٧٣ المعنون "متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣"، الذي قامت الجمعية بموجبه بما يلي: (أ) دعت إلى التعجيل ببدء التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على تدابير فعالة لنزع السلاح النووي بغية التوصل إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بما يشمل بوجه خاص التفاوض بشأن اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية؛ و (ب) قررت أن تعقد في نيويورك في موعد يحدد لاحقا مؤتمرا دوليا رفيع المستوى للأمم المتحدة معني بنزع السلاح النووي من أجل استعراض التقدم المحرز في هذا الصدد؛ (ج) أعلنت يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وكذلك اتخاذ القرار ٥٨/٦٩ بشأن هذا الموضوع. وتدعو المجموعة إلى التنفيذ الكامل لهذه القرارات، التي توفر طريقا ملموسا لتحقيق هدف نزع السلاح النووي.

١٦ - وتشير مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى الإجراء ٦ من إجراءات خطة العمل المتعلقة بنزع السلاح النووي المنبثقة عن مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، وفيه اتفقت الدول كافة على ضرورة أن يقوم مؤتمر نزع السلاح فورا بإنشاء هيئة فرعية لتناول مسألة نزع السلاح النووي في سياق برنامج عمل شامل ومتوازن يتم الاتفاق عليه. وتأسف المجموعة بشدة لاستمرار بعض الدول الحائزة

للأسلحة النووية في تبني مواقف متصلبة تحول دون إنشاء مؤتمر نزع السلاح لجنة مخصصة للتفاوض بشأن نزع السلاح النووي.

١٧ - وفي هذا الصدد، تعيد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة تأكيداً للضرورة الملحة للتفاوض على برنامج مرحلي لتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية في إطار زمني محدد والوصول إلى نتيجة بشأنه.

١٨ - وفي السياق ذاته، تكرر مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة مجدداً دعوتها لمؤتمر نزع السلاح إلى القيام على الفور وعلى سبيل الأولوية القصوى بإنشاء هيئة فرعية للتفاوض على اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها وتنص على تدميرها، وإبرام هذه الاتفاقية.

١٩ - وتؤيد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة بقوة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية وإزالة جميع ما تم إنتاجه في الماضي والمخزونات الموجودة من هذه المواد، بطريقة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها، مع مراعاة كل من أهداف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، دون المساس بحق الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية غير القابل للتصرف، في إجراء البحوث، وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، بما في ذلك ما تم إنتاجه من مواد انشطارية في الماضي والمخزونات الموجودة منها وإنتاجها في المستقبل في إطار الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٢٠ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أنّ الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة قد وافقت بالفعل على الدخول في تعهد ملزم قانوناً بعدم إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

٢١ - ولا تزال مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة تشعر بالقلق العميق إزاء عدم إحراز تقدم في تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، رغم ورود بعض التقارير التي تفيد بمحدوث تخفيضات ثنائية وانفرادية. فهذه التخفيضات يقوضها قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتحديث أسلحتها النووية ونظم إيصالها وما يرتبط بها من هياكل أساسية. ولكي تمثل الدول الحائزة للأسلحة النووية لواجباتها بمقتضى المادة السادسة من المعاهدة والالتزامات بموجب الخطوات العملية الثلاث عشرة وخطة العمل المتعلقة بنزع السلاح النووي المنبثقة عن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، يجب عليها أن تتخلى فوراً عن خططها الرامية إلى مواصلة الاستثمار في تحديث أسلحتها النووية وما يرتبط بها من مرافق أو إلى تحسينها أو إصلاحها أو تمديد صلاحيتها.

٢٢ - وتشعر المجموعة بالقلق أيضاً إزاء عدم إحراز تقدم ملموس في تعزيز الشفافية، وفقاً لما يقتضيه الإجراء ٥ (ز) من خطة العمل المتعلقة بنزع السلاح النووي المنبثقة عن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

٢٣ - وفي حين تشير مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى إبرام المعاهدة الجديدة بشأن زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية ودخولها حيز النفاذ، فإنها تعرب عن قلقها لكون الالتزامات الداخلية بتحديث الأسلحة النووية مقابل التصديق على معاهدة ستارت الجديدة تقوّض الحد الأدنى من التخفيضات التي اتُّفق عليها في المعاهدة.

٢٤ - وتشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أيضاً على أن التخفيضات في عمليات نشر الأسلحة النووية وفي صفتها التشغيلية لا يمكن أن تكون بديلاً عن تخفيضات الأسلحة النووية بطريقة لا رجعة فيها وإزالتها بشكل كامل، وعلى هذا فإنها تدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تطبيق مبادئ الشفافية وعدم الرجعة وقابلية التحقق على جميع تلك التخفيضات، وإلى المضي في تخفيض ترساناتها النووية، سواء من حيث الرؤوس الحربية أو نظم الإطلاق، إسهاماً في الوفاء بالتزاماتها بنزع السلاح النووي وتسهيل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية في أقرب موعد. وتشير المجموعة أيضاً إلى التزام الاتحاد الروسي والولايات المتحدة بموجب الإجراء ٤ من خطة العمل بشأن نزع السلاح النووي المنبثقة عن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، فيما يتصل بالتنفيذ الكامل للمعاهدة المتعلقة بتدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، وتجنهما بشدة على اعتماد جميع التدابير اللازمة لتخفيض ترسانتيهما النووييتين تخفيضاً أكبر وذلك من أجل بلوغ الهدف المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

٢٥ - وتعرب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة عن قلقها إزاء الآثار السلبية المترتبة على استحداث ونشر منظومات دفاعية مضادة للقذائف التسيارية وخطر نشر أسلحة في الفضاء الخارجي وإزاء النتائج الأمنية السلبية المترتبة على نشر هذه المنظومات الذي قد يُحفز سباقاً أو سباقات للتسلح ويؤدي إلى مواصلة تطوير منظومات متقدمة وإلى زيادة في عدد الأسلحة النووية. وتشدد المجموعة على الأهمية القصوى للامتثال الصارم لأحكام الاتفاقات القائمة حالياً بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح ذات الصلة بالفضاء الخارجي، بما فيها الاتفاقات الثنائية، ولأحكام النظام القانوني المعمول به فيما يتعلق باستخدام الفضاء الخارجي. وتشدد المجموعة كذلك على الحاجة الملحة إلى البدء بالعمل الموضوعي، في مؤتمر نزع السلاح، بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وفقاً لقراري الجمعية العامة ٧٢/٢٦ و ٧٣/٣٠.

٢٦ - وترى مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أيضاً أن تطوير الأسلحة النووية وتحسين نوعيتها، واستحداث أنواع جديدة متطورة من هذه الأسلحة، وتحديد أهداف جديدة لخدمة أغراض عدوانية في إطار مناهضة الانتشار، وعدم إحراز تقدم في تحجيم دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية، كلها أمور تزيد من تقويض الالتزامات بنزع السلاح.

٢٧ - وتشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على أن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى لا يعني ضمناً احتفاظ الدول الحائزة للأسلحة النووية بترساناتها النووية لأجل غير مسمى، وترى في ذلك الصدد أن أي افتراض بجيازة الأسلحة النووية لأجل غير مسمى يتنافى مع سلامة نظام منع انتشار الأسلحة النووية واستدامته على المستويين الرأسي والأفقي على حد سواء، كما يتنافى مع الهدف الأعمّ المتمثل في صون السلام والأمن الدوليين.

٢٨ - وتعيد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة تأكيد أنّ جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، التي تخلت عن خيار السلاح النووي بدخولها أطرافاً في المعاهدة، لها إلى حين الإزالة التامة للأسلحة النووية حق مشروع في جملة أمور منها الحصول على ضمانات أمنية ملزمة قانوناً تكون فعالة وعملية وغير مشروطة وغير تمييزية ولا رجعة عنها بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها مهما كانت الظروف.

٢٩ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة مجدداً أنه وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، يجب على الدول أن تمتنع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو بأي طريقة أخرى تتعارض مع مبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها.

٣٠ - وفي هذا الصدد، تشير مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى فتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، التي تفيد بأنه "ليس في القانون الدولي لا العربي ولا التعاهدي أي إذن محدد بالتهديد بالأسلحة النووية أو باستخدامها" وبأن "التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها مخالف بصورة عامة لقواعد القانون الدولي المنطبقة في أوقات النزاع المسلح، وخاصة مبادئ القانون الإنساني وقواعده".

٣١ - وبناء على ذلك، ترى مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أن من الواجب، ريثما تتم الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وهي الضمان القاطع الوحيد بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، أن تمتنع الدول الحائزة للأسلحة النووية جادة، أيا كانت الظروف، عن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد أي دولة غير حائزة للأسلحة النووية تكون طرفاً في المعاهدة. وترى المجموعة أن أي استخدام للأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها سيكون جريمة ضد الإنسانية وانتهاكاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما القانون الإنساني الدولي. وتعتقد المجموعة كذلك أن مجرد امتلاك أسلحة نووية يتعارض مع مبادئ القانون الإنساني الدولي. وفي هذا الصدد، تدعو المجموعة بقوة إلى أن يُستبعد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها استبعاداً تاماً من العقائد العسكرية.

٣٢ - وتشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على أهمية تحقيق عملية الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وعلى أهمية بدء نفاذها بعد التصديق عليها من جانب ما تبقى من الدول التي يتعين أن تصدق عليها لكي يبدأ نفاذها، ومنها بالأخص دولتان حائزتان للأسلحة النووية، بما يساهم في عملية نزع السلاح النووي وتوطيد السلام والأمن الدوليين. وتؤكد المجموعة أن الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولة بشكل خاص عن أخذ زمام المبادرة في هذا المجال.

٣٣ - وتعتزم مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أن تقدم نسخة مستكملة من ورقة العمل بعنوان "عناصر لخطة عمل لإزالة الأسلحة النووية"، إلى اللجنة التحضيرية في عام ٢٠١٩ وإلى المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠٢٠.

٣٤ - وتكرر مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة دعوتها إلى إنشاء هيئة فرعية، على سبيل الأولوية، تعنى بنزع السلاح النووي في إطار اللجنة الرئيسية الأولى، على أن تكلف بالتركيز على مسألة الوفاء بالالتزامات بموجب المادة السادسة من المعاهدة وعلى اتخاذ مزيد من التدابير العملية اللازمة لتحقيق تقدم في هذا الصدد.

٣٥ - وتعرب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة عن اعترافها مواصلة بذل الجهود الجماعية سعياً لتحقيق أولوياتها ضمن عملية استعراض المعاهدة في عام ٢٠٢٠.

٣٦ - وتلاحظ مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة ببالغ القلق الاستثمار الحالي الواسع النطاق، الذي تقوم به الدول الحائزة للأسلحة النووية، في تحديث قواتها النووية وتطوير أسلحة نووية أحدث وأكثر فعالية، بما في ذلك تطوير رؤوس حربية نووية بقوة منخفضة، الأمر الذي يؤدي، من خلال

زيادة دور هذه الأسلحة اللإنسانية في عقائدها العسكرية، إلى خفض عتبة الاستخدام الفعلي للأسلحة النووية. وتدعو المجموعة بشدة إلى وقف فوري لهذا الاتجاه الذي يشكل في الواقع سباق تسلح نووي جديد.

٣٧ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة مجدداً، مع القلق، أن التحسينات في الأسلحة النووية القائمة واستحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية على نحو ما تقتضيه العقائد العسكرية لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، بما في ذلك في استعراض الوضع النووي للولايات المتحدة، يشكل انتهاكاً للالتزامات القانونية لهذه الدول فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، ولالتزاماتها بتقليل دور الأسلحة النووية في سياساتها العسكرية والأمنية، ويتعارض مع الضمانات الأمنية السلبية التي قدمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية. وتشدد المجموعة مرة أخرى على أن هذه التحسينات، وكذلك استحداث أنواع جديدة من تلك الأسلحة، تنتهك أيضاً الالتزامات التي قطعتها الدول الحائزة للأسلحة النووية وقت إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وفي المؤتمرات الاستعراضية.

٣٨ - وترحب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة بالجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى نزع السلاح النووي والإزالة التامة للأسلحة النووية. وأحاطت المجموعة علماً باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليو ٢٠١٧ في مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، تمهيداً للقضاء التام عليها. ومن المأمول أن تسهم المعاهدة، عندما تدخل حيز النفاذ، في تعزيز الهدف المتمثل في الإزالة التامة للأسلحة النووية.

٣٩ - وتحيط مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة علماً بتنفيذ الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية لالتزاماتهما بموجب معاهدة ستارت الجديدة، وتدعو إلى تجديد الالتزامات المتفق عليها في إطار المعاهدة المذكورة. غير أن مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة تعرب عن قلقها العميق إزاء استعراض الوضع النووي واستراتيجية الأمن الوطني للولايات المتحدة، اللتين تتنافيان مع التزاماتها القانونية بموجب معاهدة عدم الانتشار وتعهداتها القطعية بموجب الوثائق الختامية للمؤتمرات الاستعراضية بإنجاز الإزالة التامة لترساناتها النووية. وتدين المجموعة هذه السياسات التي تهدد السلام والأمن الدوليين.

٤٠ - وتشيد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز للنهوض بالهدف المتمثل في نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، ترحب المجموعة بانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي، بناء على مبادرة من الحركة في إطار القرار ٤٠/٧٣، في نيويورك بتاريخ يحدّد لاحقاً، لمتابعة اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي الذي كان قد انعقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، لاستعراض التقدم المحرز في هذا الصدد. ومع مراعاة المساهمة التي سيقدمها هذا المؤتمر في تعزيز الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي، تحث المجموعة جميع الدول الأطراف في المعاهدة على المشاركة في المؤتمر على أعلى مستوى.